تاريخ استقبال المقال: 2016/10/04 تاريخ قبول نشر المقال:20/ 05 /2018 تاريخ نشر المقال: 2018/12/01

# الأسرة الجزائرية والتغير الاجتماعي

**أ. عمر عباس، جامعة الجزائر 02 – الجزائر**

**الإيميل: abbaso@rocketmail.com**

## ملخص:

يعتبر التحضر أهم مظهر من مظاهر التغير الاجتماعي، والذي أدى إلى حدوث تغيرات مست المجتمع، انعكست نتائجها على النظم والمؤسسات الاجتماعية، وباعتبار أن الأسرة تعتبر أهم نظام اجتماعي يتكون منه المجتمع، فإنها كانت عرضة لجملة من التغيرات التي طرأت عليها خاصة من ناحية بنيتها. إن الأسرة الجزائرية وكغيرها من الأسر في باقي أنحاء العالم كانت عرضة لهذه التغيرات، خاصة تحت تأثير ظاهرة التحضر، والتي نتجت بالأساس عن الهجرة الريفية. وعلى هذا الأساس فإن هذا البحث يهدف إلى دراسة خصائص الأسرة الريفية في مقابل الأسرة الحضرية، والتعرف على أهم هذه التغيرات التي طرأت عليها، وكذا الكشف عن الأسباب والعوامل التي أدت إلى ذلك.

**الكلمات المفتاحية:** الأسرة، التغير الاجتماعي، التحضر، بنية الأسرة.

## Algerian family and social change

**Abstract:**

Urbanization is considered one of the most important aspects of social change, which causes a change in the society, these results have an influence on the social systems and institutions, and considering that the family is the most important social system who consist society, they were prone to a number of changes, particularly in terms of its structure. The Algerian family, like many families in the rest of the world, has been subject to such changes, especially under the influence of urbanization, which resulted mainly from rural migration. On this basis, this research aims to study the characteristics of the rural family and the urban family, and to identify the most important changes, as well as revealed of reasons and factors that led to this changes

**Keywords**: family, social change, urbanization, family structure.

**مقدمة:**

تعتبر الأسرة الجزائرية صورة لعمليات التطور الاجتماعي التي تكونت عبر مراحل تاريخية مختلفة، فهي انعكاس للنمط الثقافي والديني والاجتماعي والاقتصادي والقانوني، ولتقاليد وأعراف المجتمع الذي تتطور فيه. فقد شهد المجتمع الجزائري تحولات وتغيرات هامة على كل مستويات ومجالات الحياة، انعكست نتائجها على النظم والمؤسسات الاجتماعية، ولقد كانت الأسرة أهم مؤسسة تأثرت بهذه التغيرات والتحولات، باعتبار أنها الخلية الأولى في بناء المجتمع فهي تعتبر نواة الحياة الاجتماعية الإنسانية، كما أنها الخلية الأساسية التي تكون البناء الاجتماعي، وإذا كانت الأسرة هي المحور الأساسي للحياة الإنسانية فإنها عرضة لموجات التغير المستمر من حيث تكوينها وتوجهاتها وحجمها وكذا أشكال العلاقات والتفاعلات والوظائف.

## 1- الأسرة الجزائرية التقليدية:

لقد كانت الأسرة الجزائرية في معظمها ذات نمط ممتد، يعيش في ظلها عدد كبير من الأفراد المتضامنين فيما بينهم، ليس فقط نتيجة المسكن المشترك، وإنما نتيجة للعمل المشترك الذي يقومون به تحت سلطة الأب، الذي يعتبر القائد الروحي للأسرة، حيث تتركز بيده كل النشاطات الاقتصادية الخاصة بالأسرة الممتدة، فهو الذي يقوم بتلبية كل الحاجات المادية لأسرته، كما يعمل على بقاء أبنائه المتزوجين في المسكن العائلي لضمان التزاماتهم تجاه الأسرة الكبيرة من خلال سيطرته على الموارد الاقتصادية.

لقد اعتبرت العائلة الجزائرية عائلة موسعة ممتدة من حيث عدد الأسر، إذ يعيش بين أحضانها عدة أسر نووية، لكن ما نلاحظه اليوم أن هذه الخاصية أصبحت تتم بدرجات متفاوتة، أي أنها تحدث بصورة نسبية نتيجة لتقدم وتغير الظروف الاجتماعية والحضرية المتعلقة بالمجتمع الجزائري، كما أشارت بعض الدراسات إلى أن حركة النزوح الريفي بعد الاستقلال من الريف إلى الحضر وفي ظل التغيرات الاجتماعية بدأت الأسرة الممتدة تفقد شكلها بتحولها إلى شكل الأسرة الزواجية، وضمن العلاقة بين تطور المجتمع ومؤسسة الأسرة نجد "بارسونز" يؤكد أنه بالموازاة مع مرور المجتمع الريفي التقليدي إلى نمط المجتمع الصناعي الحضري يؤدي إلى فقدان حتمي للأسرة الممتدة التي تحل محلها الأسرة النووية[1].

بقي نظام السلطة في الأسرة الجزائرية أبويا، فالأب هو صاحب السلطة العليا، والجد هو القائد الروحي لكل جماعة عائلية، بحيث تطاع كل أوامره وله الحق في أن ينظم ويسير التراث الجماعي حفاظا على تماسك الجماعة، وقد اعتبر "بورديو" الأسرة الممتدة الخلية الأساسية في المجتمع الجزائري، فهي تجمع الأقارب وتتوحد تحت سلطة واحدة تضم أجيالا متعددة في تجمع حميمي، فالأسرة الممتدة هي الوحدة الأساسية فهي تضم مجموعة من الأسر النووية[2].

كما يعتبر التماسك الداخلي من أهم السمات التي تتسم بها الأسرة الجزائرية، ويظهر رضا كل فرد من خلال قيامه بالمهام والأعمال الموكلة إليه، وهذا في سبيل الأفراد الآخرين من أعضاء الأسرة الواحدة، وهذا تعبير عن الرابط القوي الذي يوجد بينهم ويجعل تماسكهم الداخلي حقيقة غير مصطنعة، فكل واحد يشعر أنه عنصر ضروري لابد من وجوده في حياة الأسرة وانتظامها واستمرارها، دون أن ننسى تركز القدرة الإنتاجية في يد رب الأسرة الممتدة يجعلها أكثر صلابة وقوة، فهو المرجع الأساسي لكل العمليات الاقتصادية والمالية، وتأمين لوازم البيت من أكل ولباس وكل ما يحتاج إليه أفراد أسرته في البيت، كما يقوم بكل الترتيبات اللازمة لزواج أبنائه. وقد ظلت الأسرة الجزائرية متكيفة مع نظام المجتمع، والذي تميز بمجموعة

من المركبات التي تعتبر متغيرات هامة، وهي التحضر السريع والعمل المأجور كنمط اقتصادي جديد، وكذا التعليم كقاعدة ثقافية جديدة، والتمايز الاجتماعي من خلال انتشار قوى اجتماعية متميزة[3]. فطبيعة العلاقات الاجتماعية أصبحت مبنية على المصلحة المادية التي يحكمها العمل المأجور دون أي اعتبار للجنس أو السلالة أو القرابة، لذا أثرت هذه الوضعية الجديدة على النمط الأسري والعلاقات القائمة بين أفرادها، غير أن هذا التأثير يختلف من منطقة إلى أخرى ومن مرحلة إلى أخرى.

## 2- خصائص الأسرة الجزائرية التقليدية:

تعتبر العائلة الجزائرية التقليدية عائلة موسعة تشتمل على عدة أسر زواجية تعيش في مسكن واحد، وقد يصل عدد الأفراد بها إلى ستين شخصا، حيث تلعب الدار الكبيرة دورا هاما في تحقيق التضامن والتلاحم، بحيث نجد الآباء يمنحون الأمن والحماية في وضع من التعاون الدائم، وكل أسرة زواجية وكل مجموعة جنس أو سن فيها تجد في هذه الدار مكانة خاصة بها، حسب ما تقتضيه القواعد والرموز التي تتفاعل من خلال الجماعة المنزلية[4].

السلطة في هذه العائلة أبوية، بمعنى أن السلطة تتركز في يد الأب، فهو يملك السلطة المطلقة على كل من هو تحت ولايته من بنين وبنات وزوجات الأبناء، وغالبا ما يكون صاحب السلطة هو أكبر أفراد العائلة سنا من الذكور، فإذا تقدم في السن فإن سلطته تبقى شكلية، حيث يشرك معه أكبر أبنائه الذي يمارس سلطة فعلية، ويتمتع بما يتمتع به رب العائلة من طاعة واحترام[5]، فإذا مات الوالد فإن الابن الأكبر يصبح صاحب السلطة ما لم تتفكك العائلة، ولكنه يشرك معه والدته على سبيل المشورة، وإذا كان الأب متزوجا بأكثر من زوجة، فإن زوجته الأولى خصوصا إذا كانت أكثر الزوجات إنجابا، تصبح صاحبة السلطة على الزوجات الأخريات وعلى زوجات أولادها وزوجات الأولاد الآخرين.

يقوم اقتصاد العائلة التقليدية على النشاط الزراعي، حيث كانت الزراعة مصدر قوتهم ورزقهم، ويندرج عمل الرجل ضمن إطار الملكية المشتركة بين رجال الدار الكبيرة ويخضع في تسييره إلى كبير العائلة ذو السلطة الواسعة[6]. وإذا كان العمل الخارجي هو من اختصاص الرجال، فإن العمل الداخلي هو من اختصاص النساء الماكثات بالبيت، والدور الرئيسي للمرأة هو السهر على خدمة أفراد العائلة من رجال وأطفال وكبار السن.

من حيث الوظائف، تعد العائلة التقليدية وحدة متعددة الوظائف، تسد حاجاتها ومتطلباتها بنفسها، مسؤولة عن تلبية الحاجات الدينية والروحانية لأفرادها والإشراف على تربيتهم وثقافتهم[7]، وباعتبار هذه العائلة وحدة اقتصادية فهي تحتاج إلى يد عاملة مما يستدعي كثرة الإنجاب خاصة الذكور، مع عدم انفصالهم عن العائلة عند زواجهم.

المكانات في العائلة التقليدية مرسومة بوضوح في تدرج هرمي، وتعتمد على محددات مثل مكانة الوالدين، العمر والجنس، حيث يتبوأ كبير العائلة المكانة الأولى والأعلى في العائلة، ويتمتع أفراد هذه العائلة بالدخل بغض النظر عن مدى مساهمتهم في تحقيقه، ذلك أنه قد يكون من بين أفرادها كبير السن أو المريض أو غير القادر على العمل، بل وحتى الكسول، كل هؤلاء يجب أن يرعاهم أفراد العائلة المنتجون، فالفرد في العائلة التقليدية يشقى ويتعب ويدخر ليشرك أهله وأقاربه في ثمرة كده وتعبه[8].

يعتبر الزواج في العائلة التقليدية علاقة تخص عائلتي الزوجين، غير أن للذكر هامشا من حرية الاختيار مقارنة بالفتاة، كما يعتبر الزواج من الدائرة القرابية الزواج المفضل في هذه العائلة، وغالبا ما يتم في سن

مبكرة باتفاق الآباء دون علم الأبناء بذلك، حيث يرى "سليمان مظهر" أن الزواج السائد في الوسط التقليدي الجزائري هو الزواج الداخلي بين أبناء الإخوة، فهو يشكل إلى جانب العذرية الضمان الثاني لاستمرار قوة الجماعة[9]، كما أن الزواج في العائلة التقليدية لم يكن ينظر إليه كعلاقة بين شخصين فقط، وإنما وسيلة لإعادة إنتاج العائلة وضمان استمرارها عن طريق الإنجاب، ومن ناحية أخرى هو وسيلة لتدعيم المكانة الاجتماعية للعائلة[10]، وبالتالي لأفرادها كونها هي التي تمنح المكانة الاجتماعية لأفرادها، وقد لاحظ "مونيك غادون" أن هناك تمييزا جنسيا صارما، حيث يقول *"ليس هناك فصلا بين الذكور والإناث فقط، بل هو معارضة بين عالمين، إنه تمييز يتجلى في الأدوار، في المجالات المقسمة بينهما... بحيث لا يكون ثمة شيء من الالتباس، وإلا فالمرأة لا تكون امرأة والرجل لا يكون رجلا"*[11]، فالمرأة في العائلة الجزائرية التقليدية تعتبر عنصرا ثانويا تجد تمثيلها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الأب باعتباره شخصيتها المعنوية، ومنه فمكانتها لا تستمد من مسؤوليتها ومشاركتها في الإنتاج، بل من كونها أما وابنة وأختا، لأن المجتمع التقليدي كان يقيم الذكور أكثر من الإناث، ووضعية المرأة تتحدد بعد الزواج، خاصة إذا اقترنت بابن عمها باعتباره الزواج المفضل في العائلة التقليدية، ويكون للمرأة دور عند إنجابها للذكور، الذي يثبت وجودها ويعلي من شأنها ومكانتها داخل العائلة، فالأب يرى المولود الذكر رفيقا له وخليفته على أرض العائلة، وكفيل الأم والأخوات بعد موته، كما أنه كلما تقدمت المرأة في السن، وأصبحت أما وحماة كلما ازدادت مكانة وسلطة، وكلما استفادت من امتيازات النظام الأبوي ماديا ومعنويا[12].

إن الصفة المتأصلة في العلاقات الاجتماعية داخل العائلة الجزائرية التقليدية هي الوحدة والتماسك، خاصة وأن العلاقات التي تربط بين أعضاء هذه العائلة قائمة على التعاون والمودة والتضحيات والالتزام غير المحدود والولاء للعائلة، وهذا ما كان يمنح هؤلاء الأعضاء الشعور بالاطمئنان والاستقرار العاطفي، كما كانت هذه العلاقات تتميز بدرجة عالية من الاحترام ونكران الفردية، كما أن الفرد لا يعيش لنفسه بل يعيش لأعضاء عائلته، فالقيم والممارسات الفردية لم تكن تشجع بقدر ما كانت تشجع وتدعم القيم والممارسات الجماعية، كما أن الفرد لا يعترف به اجتماعيا إلا بانتمائه إلى عائلته، وفي هذا الصدد يقول "حليم بركات": *"الفرد في العائلة التقليدية عضو في عائلته أكثر منه فرد مستقل"*[13]، فالفرد لا قيمة له إلا في العائلة، وقيمه التي يقرها المجتمع هي القيم العائلية، فهو يعمل من أجل العائلة، وينجب من أجل العائلة، ولهذا كانت شخصية العائلة هي التي تحدد نماذج سلوكه، وتعين له المسموحات والممنوعات، واستمرار التأكيد على القيم الجمعية يجعل من الشخصية تنصب في قالب يتميز بالجمود، وعلى حد تعبير "كاميلري كارمل" في العائلة الجزائرية يصبح الفرد ملكا للجماعة[14]. وتعتبر القيم الروحية والأخلاقية محل اهتمام العائلة التقليدية التي تتميز بإدارة نزيهة لشؤونها الاجتماعية، والممارسات في العمل الزراعي على أسس تعاونية جماعية، دون أن يكون هناك تحديد لحقوق الأفراد في ملكيتها، كما أن لكل فرد في هذه العائلة وظيفة اجتماعية ودور منوط به.

## 3- الأسرة الجزائرية الحديثة:

تبعا لحركة الهجرة من الريف إلى الحضر، بدأت الأسرة الجزائرية تفقد شكلها كأسرة ممتدة يصل عدد أفرادها إلى أكثر من أربعين فردا، لتتجه نحو شكل الأسرة الزواجية أو النووية، هذا الشكل الجديد بدأ يظهر بالمراكز الحضرية، غير أنه يتميز من جهة أخرى بكثرة الإنجاب، إذ يتراوح معدل أفراد الأسرة النووية الجزائرية بين 5 و7 أفراد، مع بقائها محتفظة في كثير من الأحيان بوظائف الأسرة الممتدة، حيث يمكن

القول أنه بعد الاستقلال بدأت تتشكل بوضوح أسرة جزائرية تجمع بين خصائص الأسرة الحضرية ووظائف الأسرة الريفية، وهذا على مستوى الجيل الأول والثاني من النازحين، أما الجيل الثالث ففي الغالب يتجه نحو شكل الأسرة الحضرية النووية[15].

فمن حيث البناء أو الحجم نجد أن المدينة التي تضم مؤسسات صناعية وتجارية تستخدم الفرد المهاجر إليها على أساس كفاءته وقدراته، دون أي اعتبار للجنس أو السلالة أو القرابة أو غيرها، كما هو الحال في الريف، كما تسمح المدينة للأسرة بالتحرك في السلم الاجتماعي والاقتصادي، كما تدفعه إلى التحرك الجغرافي، فيغير من مكان إقامته تحت ظروف فرص العمل، بعكس الحال في الريف الذي يجعله مرتبطا بقطعة أرض معينة وبمجال اجتماعي خاص، الأمر الذي يدفع بالعلاقات الأسرية إلى النزوع نحو الفردية ومن ثمة إلى تقليص حجمها من أسرة ممتدة تتعدد أجيالها إلى أسرة نووية محدودة العدد، غالبا ما تتكون من الزوج والزوجة وأبنائهما الصغار، ونادرا ما تضم والدي الزوجين أو أحدهما.

لقد أثرت المدينة على الأسرة الريفية النازحة إليها، وذلك من حيث حراك أفرادها في المجال الجغرافي، فقد ينتشر أفرادها على أحياء متباعدة تحت تأثير العمل والسكن والتعليم، ومن ثم يتجه حجمها إلى التقلص، مع محافظة أفرادها على طابعها التقليدي المتسم بالروابط القرابية الحميمية، وهذا ما نلاحظه في المناطق المتخلفة التي تحيط بالمدن، خصوصا الأحياء القصديرية، حيث توجد الأسرة الممتدة من أصل ريفي، والتي تبقى لفترة معينة محافظة على طابعها وعلاقاتها الأصلية، لكنها لا تلبث أن تتجه لتأخذ النمط الفردي، ومما يدعم هذا الاتجاه الزواج من خارج الأسرة، يضاف إلى ذلك ظروف السكن الضيق والحراك الجغرافي بين أحياء المدينة.

وإذا كانت السلطة في الأسرة الريفية مرتبطة بالقيم والعادات والتقاليد، وهي غالبا ما تتركز في كبار السن، نجد أن السلطة في الأسرة الحضرية ترتبط بالوضع الاقتصادي وبالمركز الاجتماعي، إضافة إلى تغير مركز المرأة، حيث لم تعد السلطة مركزة في يد الزوج، فغيابه لفترة طويلة عن المنزل وخروج المرأة إلى ميدان العمل، سمح لها بممارسة سلطات أوسع مقارنة بما كانت عليه في الريف[16].

## 4- خصائص الأسرة الجزائرية الحديثة:

تعتبر الأسرة الجزائرية الحديثة أسرة صغيرة الحجم، ذات شكل نووي أو زواجي، وتتكون من الزوج والزوجة وأبنائهم غير المتزوجين، بالإضافة إلى أنها أسرة بسيطة تدير شؤونها بنفسها، وتبحث عن الاستقلالية والإنفراد في المسكن، كما تميل إلى التقليل من عدد الأفراد من خلال تنظيم النسل، ويتمركز هذا النوع من الأسر في المناطق الحضرية، ويرجع ذلك إلى الهجرة من الريف إلى المدينة بحثا عن فرص العمل وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

أما فيما يخص السلطة داخل الأسرة الحديثة، فقد تحول الأب من وضع المسيطر في العائلة، إلى وضع يتميز بعدالة وتساو أكبر مع أبنائه، كما تحول من رئيس تسلطي إلى رئيس ديمقراطي، كما تأثر بالوضع الذي بلغه أبناؤه الذين أصبحوا مواطنين في دولة وليسوا أبناء عائلة يسيرها الأب فقط، وهذا ما يدل على أن النظام الأبوي الذي كان يطغى على العائلة التقليدية فقد الكثير من معناه القديم، والذي تحدده المفاهيم الصارمة كالسلطة المطلقة، ليكتسب دلالة أكثر رمزية ومرونة، لأن الواقع الاجتماعي لا يسمح بذلك، ولم يعد يبرز وجود هذا النظام بنفس الشكل الذي كان عليه في العائلة التقليدية، وأصبحت الأسرة الحديثة تظهر الأب بصورة أكثر تكيفا مع الأوضاع القائمة[17].

بعد أن كان النشاط الاقتصادي في العائلة التقليدية قائما على الزراعة، والذي يساعد على استمرار العائلة الممتدة من خلال تأمين معاشها بالتعاون والتضامن، فإن الصورة تنعكس في الأسرة الحديثة، ذلك أن كل أسرة نووية مستقلة اقتصاديا، ففتح مجال التوظيف مثلا قلل من اعتماد الأفراد على بعضهم، مما أدى إلى اختفاء التعاون في نطاق الأسرة، ليصبح كل فرد وحدة اقتصادية إنتاجية قائمة بذاتها، تؤمن احتياجاتها بنفسها[18]، وأصبح لكل فرد حق التملك في حدود النظام الاقتصادي للدولة، لأن الملكية لم تعد ملكية جماعية كما كان عليه الحال في النظام العائلي التقليدي، ولكل فرد حق التصرف في ممتلكاته، وله الحق أن يختار ما يناسبه من الأعمال، فلم يعد خاضعا لرب العائلة ومقيدا بتوجيه طائفي أو مهني[19].

أما من حيث الوظائف، فبعدما كانت العائلة الجزائرية التقليدية وحدة اجتماعية اقتصادية تسير وفق هدف مشترك لتلبية حاجياتها الاقتصادية، التربوية، الثقافية والدينية وغيرها، كوحدة متماسكة مكتفية ذاتيا، ونمط تقسيم الأدوار بين أفرادها تبعا للسن والجنس، غير أنه مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها المجتمع، خاصة بعد الاستقلال، تعرضت هذه العائلة لفقدان الكثير من وظائفها وتخلت عنها لصالح مؤسسات أخرى، استحدثت مع التطورات والتحولات التي حدثت في المجتمع الجزائري[20].

ومن ناحية المكانات، فقد أصبح أفراد الأسرة الحديثة يتمتعون بالحريات الفردية العامة، فلكل فرد كيانه الذاتي وشخصيته القانونية، لاسيما إذا بلغ سن الرشد، كما تغيرت الأسس والمعايير التي يعتمد عليها في تحديد المكانات والمراكز، التي كانت معتمدة في العائلة التقليدية كالسن، الجنس والقرابة، حيث أصبحت هذه المعايير تقليدية وثانوية، وظهرت معايير أخرى كمهنة الفرد ودخله، ومستوى تعليمه وغيرها[21].

أما فيما يخص قضية الزواج، فإنه بالإضافة إلى الاستقلال الاقتصادي للفرد، فإن ارتفاع المستوى الثقافي بعد انتشار التعليم، وكذا الاختلاط بين الجنسين، وخروج المرأة للعمل، جعل الفرد يعتقد أن مسألة زواجه قضية تتعلق به أكثر مما تتعلق بأسرته، لذلك له كل الحق في تسيير إجراءات زواجه بما في ذلك اختياره لزوجته، كما أن الفتاة هي الأخرى أصبحت لها كلمة في هذا الشأن، حيث تغيرت مقاييس الاختيار للزواج، وضعف نظامه الداخلي، خاصة مع تراجع سلطة الأب على أبنائه في هذا المجال.

تغيرت وضعية المرأة في الأسرة الجزائرية الحديثة، خاصة بعد حصولها على فرص التعليم وخروجها للعمل، فبعد أن كانت تعتبر عنصرا ثانويا في العائلة التقليدية، أصبح لها كيانها المستقل عن الرجل، وأصبح لها دور في صنع القرارات داخل الأسرة وخارجها، بل إن العلاقات بينها وبين الرجل أصبحت أكثر عدالة وديمقراطية، فبالرغم من بقاء دور الأب مهما خاصة في اتخاذ القرارات، إلا أن الأم بدأت تمارس حقها في مشاركته ومناقشته في الأمور التي تخص أبناءها والأسرة ككل، خاصة بعد خروجها للعمل ومساهمتها في الدخل، كما أن غياب الأب عن المنزل الذي فرضته الحياة الحضرية بسبب العمل جعل الأم تقوم مقامه في تسيير شؤون الأسرة بما فيها اتخاذ القرارات الهامة، وهذا ما أعطاها مكانة أكبر من تلك التي كانت تمتلكها في العائلة التقليدية[22].

أصبحت العلاقات القرابية تتسم بالضعف نظرا لكونها تستند إلى الجانب الرسمي والمصلحي، فالزيارات مثلا أصبحت في المناسبات، وهذا بسبب ميل الأسرة الحديثة نحو الاستقلالية والفردية، حيث يؤكد "دوركايم" أن الأسرة الحديثة هي وحدة قرابية منعزلة نسبيا[23]، كما تغيرت العلاقات بين الأجيال المتعاقبة، مما أثر على الالتزامات المتبادلة بينهم، وعلى الامتداد القرابي، كما تغيرت العلاقات الداخلية بين أعضاء الجيل الواحد، فبعدما كانت العلاقات الأسرية في العائلة التقليدية تتمحور حول علاقة الخضوع (الصغير يخضع للكبير،

والمرأة تخضع للرجل)، فإن هذه العلاقات في الأسرة النووية الحديثة تتسم بمساواة وعدالة أكبر، كما تتميز هذه الأسرة بفقدان الكثير من التقاليد والقيم التي كانت تلعب الدور الأساسي في وحدة وتماسك العائلة التقليدية، لهذا تكون علاقاتها الاجتماعية القرابية ضعيفة ومفككة في بعض الأحيان.

## 5- الأسرة الجزائرية والتغير الاجتماعي:

يشير التغير الاجتماعي إلى تعديل في الأنماط القائمة للعلاقات الاجتماعية الداخلية ومعايير السلوك، ويحدث التغير الاجتماعي والثقافي لبعض الأشكال الأسرية باعتبار الأسرة نظاما أوليا تتداخل مع النظم الأخرى، وهي تتعرض للتغير كما تتعرض له بقية النظم الأخرى، وقد تكون هذه العملية بطيئة أو سريعة، كما هو الحال في المجتمعات الحديثة المعقدة، والتغير شيء محتوم لا بد منه في المجتمع، وتتعرض له كل الأنظمة الاجتماعية بما فيها الأسرة[24].

تعد العائلة إنتاجا اجتماعيا تعكس صورة المجتمع الذي تعيش فيه، وتتطور بتطوره، فالعائلة الجزائرية التقليدية كغيرها من العائلات في المجتمع العربي، تعكس صورة المجتمع التقليدي، فهي التي يبقى فيها الابن عضوا حتى بعد زواجه وإنجابه أطفالا، وفي هذه الحالة تسمى العائلة الأبوية وهي أكثر انتشارا في الوسط الريفي[25]، وتعتبر العائلة الجزائرية التقليدية عائلة موسعة تضم عدة أسر زواجية، تعيش في بيت واحد، وتتكون من الأب وزوجته أو زوجاته وأولاده غير المتزوجين، وأولاده المتزوجين مع زوجاتهم وأبنائهم، كما تضم أحيانا أخت الأب الأرملة أو المطلقة، وأبناء وبنات الأشقاء، وقد عرفها "مصطفى بوتفنوشت" على أنها مجموعة الصلات المحددة اجتماعيا، دينيا، حقوقيا وأخلاقيا، وغالبا ما يكون الجد الكبير هو القائد الروحي لهذه الجماعة العائلية، يحافظ على تماسكها بفضل السلطة التي منحها له المجتمع[26].

إن الأسرة الجزائرية لم تعرف تغيرا في بنائها أو تحولا في شكلها في السنوات الأولى من الاحتلال، فنمط الأسرة السائد في ذلك الوقت هو النمط الممتد، الذي يتميز بالتماسك والوحدة، إلا أن الأمر لم يبق على حاله بعد سنوات من الاستعمار، الذي عمل جاهدا على تفتيت هذه الوحدة، وذلك من خلال مصادرة الأراضي الخصبة وهدم النمط الإنتاجي التقليدي، مما أدى إلى انتشار الفقر والبطالة، مما دفع أفراد الأسرة إلى البحث عن فرص العمل في المناطق التي توجد بها مزارع المعمرين، وكذا الهجرة إلى المدن للعمل في المصانع، وحتى الهجرة إلى خارج الوطن.

فهذا الوضع كان سببا في ظهور تحول في نظام العائلة التقليدية، أدى إلى انفصال أفرادها عن السلطة الأبوية التقليدية، واعتمادهم على أنفسهم، وأمام هذه الوضعية الجديدة التي عرفتها الأسرة، تبنت قيما جديدا وشكلا جديدا لم يكن سائدا من قبل، حيث التحقت المرأة أثناء الثورة بصفوف جيش التحرير، وساهمت إلى جانب الرجل في الكفاح، كما خرجت للعمل لإعالة أسرتها التي فقدت أفرادها الذكور بسبب الحرب، أو التحقوا بصفوف الجيش نتيجة الظروف المزرية التي خلفها الاستعمار، فعملت المرأة في بيوت المعمرين وكذا في المصانع، ومن هنا عرفت العائلة التقليدية مرحلة انقسام، حيث نتج من التغيرات التي طرأت عليها شكل عائلي آخر، فبعد الاستقلال بدأ التغير يظهر حيث تقلصت بعض وظائفها وخصائصها مع تمركز الوظائف والخصائص الأخرى، وكنتيجة لهذا الانقسام تكونت عائلات جديدة، حيث بدأت تتشكل بوضوح أسرة جزائرية تجمع بين خصائص العائلة التقليدية والأسرة الحديثة، وهذا على مستوى الجيل الأول والثاني من النازحين، أما الجيل الثالث ففي الغالب يتجه نحو شكل الأسرة الحديثة النووية.

هذا التحول في بناء العائلة الجزائرية لم يكن ليظهر بشكل واضح إلا بعد أن نزحت العائلة إلى الوسط الحضري المختلف عن الوسط الريفي، حيث تحولت من نموذج اجتماعي اقتصادي إنتاجي جماعي يقوم بالدرجة الأولى على علاقات القرابة، ويعتمد على الإنتاج الزراعي والحيواني، إلى نموذج اجتماعي اقتصادي استهلاكي فردي، يعتمد على الاقتصاد الصناعي والتجاري، وتحكمه عوامل العمل المأجور[27]، غير أن هذا التحول من النمط التقليدي إلى النمط النووي لم يصاحبه استقلال شامل، إذ أن الكثير من المناسبات والأعياد أظهرت أن الأسرة الجزائرية مازالت متمسكة بنمط العائلة التقليدية، حيث بقيت الأسرة النووية مرتبطة بأسرة الوالدين نتيجة تمسكها بالقيم والعادات، وامتداد السلطة المعنوية للوالدين على الأبناء، إضافة إلى الارتباط الاقتصادي والاجتماعي للأسرة النووية الفتية مع أسرة الوالدين، التي تشكل حماية وسندا لها خاصة في ظل الأزمات الاجتماعية والاقتصادية التي عاشتها البلاد.

إن الاستعمار الفرنسي، وثورة التحرير يعتبران عاملان أساسيان في التغير الحاصل في الأسرة الجزائرية، خاصة فيما يتعلق بالسلطة والأدوار داخل الأسرة، فقد كانت أول مؤسسة قصدتها الإدارة الفرنسية الاستعمارية، رغبة منها في القضاء على الثورة باعتبارها شاملة للتنظيم الاجتماعي الجزائري، أما بعد الاستقلال فقد شهد المجتمع الجزائري عدة تغيرات في الوضعية الاجتماعية ونوعية السكن، والهيكل الأسري، وتحرر المرأة والانفجار السكاني، كما كان للتصنيع والنمو العمراني، وترشيد أجهزة الإنتاج وتطوير الفرد الجزائري أساس التغيرات التي طرأت على الأسرة الجزائرية، كما كان للهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة دورا كبيرا في تغير شكلها.

لقد ترتب عن هذا التغير وهذا التحول في الأسرة الجزائرية، وفي نمطها وشكلها تغيرات أخرى في شكل العلاقات، وفي نظام السلطة واتخاذ القرارات، وفي سلوكيات الأفراد، بمعنى أنه بتحولها من الشكل الممتد إلى الشكل النووي الحديث، تغيرت معه أيضا خصائص ومميزات العائلة التقليدية، وظهرت مميزات أخرى أصبحت تتسم بها الأسرة الجزائرية الحديثة، خاصة مع تطور المجتمع الجزائري وتطلعه نحو التقدم والرقي في شتى الميادين.

وقد استمر تطور وتغير العائلة الجزائرية التقليدية مع تطور المجتمع، وظهور بوادر التصنيع، فالتغيرات التي تحدث في الأسرة لا يمكن فصلها عن التغيرات التي تحدث في المجتمع ككل، خاصة في انتقاله من المرحلة التقليدية إلى المرحلة الحديثة، وقد أحدث تقلص حجم العائلة، وتكاثر الأعباء المنزلية عليها، ودخول معظم أفرادها سوق العمل خللا في بنيتها، فمهد ذلك إلى بروز نمط أسري جديد هو الأسرة النووية، والتي تتكون من الزوج والزوجة وأبنائهم غير المتزوجين، يعيشون تحت سقف واحد بشكل مستقل. فبعد أن كانت الأسرة الجزائرية في طابعها العام عائلة ممتدة، أصبحت تتسم بصغر حجمها، والتي عرفها "مصطفى بوتفنوشت" بأنها نموذج أسري جديد للأسرة الجزائرية تتضمن كلا من الزوجين وأولادهما غير المتزوجين، والذين يتفاوت عددهم حسب كل أسرة، إضافة إلى أنها أسرة تدير شؤونها بنفسها، وتبحث عن الاستقلالية والإنفراد في مسكنها[28].

## 6- عوامل تغير بنية الأسرة الجزائرية:

إن التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري بصفة عامة، والأسرة بصفة خاصة لم يتم إخضاعها في فترة واحدة لعامل واحد من بين عوامل التغير، بل إن التغير الذي حدث كان في فترات متقطعة ومختلفة، وذلك بسبب تداخل هذه العوامل مع بعضها البعض، والتي أثرت على بناء المجتمع بدرجات متفاوتة، لأن كل

تغير يحدث في جزء من المجتمع إلا وظهر تأثيره على باقي الأجزاء الأخرى. وفيما يلي سنتناول بعض أهم العوامل التي لها تأثير فعال في تغير بنية الأسرة:

**6-1 التحضر:**

إن التحضر هو الانتقال من طريقة الحياة التقليدية إلى طريقة حياة جديدة، تزداد فيها مساهمة الأفراد السياسية والاقتصادية، بكل ما تتضمنه من تحولات في مختلف العمليات، مثل اتجاه حركة السكان، وكذلك التحول في الاتجاهات والقيم، أو الاتجاه نحو نمط خاص من التماسك والتكامل الاجتماعي، وقد كان للتصنيع والحضرية أثرهما الواضح في جميع المجتمعات، مع تفاوت درجة هذا التأثير من مجتمع لآخر[29]، لهذا فقد كان لظهور التحضر بالمجتمع الجزائري في مختلف قطاعاته مرتبطا ارتباطا قويا بخصائصه التي ينفرد بها، وقد كان للتصنيع والتكنولوجيا الحديثة أحد المؤثرات التي أدخلت تغيرات هامة على بنائه ووظائفه الاجتماعية، وكان الاستعمار الفرنسي أحد العوامل المساعدة أيضا على إحداث هذا التغير نتيجة للقيم والسلوكيات الدخيلة التي بقيت آثارها متواجدة بالثقافة الجزائرية حتى يومنا هذا[30]، فبعد التخريب والآثار السلبية التي تركها وراءه، تبنت الجزائر بعد الاستقلال سياسة التصنيع بغرض النهوض باقتصادها وإعادة إصلاح الأضرار التي لحقت بها، هذه السياسة الصناعية الجديدة أحدثت معها تغيرات واسعة أدت إلى ظهور التحضر الذي كان ضرورة مرافقة للتحول في البنية الإنتاجية وبنية قوة العمل من القطاع الزراعي إلى الخدمي مرورا بالقطاع الصناعي، وهذا لا يعني فقط انتقالا وحراكا مكانيا فقط، وإنما يعني كذلك حراكا مهنيا قطاعيا، وانتقالا من نمط العمل العائلي إلى نمط العمل المأجور، كما يعني الكثير بالنسبة إلى تماسك العائلة تحديدا.

فبعد تدهور الحياة في الريف الجزائري، اضطرت بعض العائلات إلى مغادرته بحثا عن مكان آخر تسترزق منه، بعدما أتلفت ملكيتها الزراعية من طرف المستعمر، كما افتقرت القرى إلى الكهرباء ومياه الشرب، وحتى الطرق المعبدة، هذه الأوضاع السيئة دفعت العائلات نحو الانتقال إلى المدن بحثا عن فرص العمل بعد النمو الكبير للمراكز الاقتصادية وانتشارها، الأمر الذي زاد من بروز تخصصات مختلفة وفرت العديد من مناصب الشغل، والذي انعكس على اختفاء بعض الصناعات والحرف التقليدية، وبالتالي الانتقال من العمل اليدوي إلى العمل بالآلة.

إلى جانب هذا، فمن بين التغيرات التي أنتجها التحضر أيضا ابتعاد العائلة التقليدية عن وحدتها القرابية وتقلص حجمها، فلم تعد تهتم بتماسكها الأسري في ظل الأسرة النووية الصغيرة، التي عرفت تحررا كبيرا لأفرادها الذين اكتسبوا امتيازات عديدة مكنتهم من الاستقرار بالمدينة، حيث تتوفر الخدمات كالصحة والتعليم، وغيرها من الصلاحيات التي سرعت في كثرة الانتقالات السكانية وسرعة التكيف مع المواقف والسلوكيات الحضرية التي فكت عزلتهم الداخلية، خاصة بعد امتهانهم لمختلف الأعمال التي لم تعد تحت وصاية الأهل، واستطاعوا بذلك مسايرة الظروف الحضرية التي أحدثت تغيرات أثرت على أدوارهم ومراكزهم الاجتماعية، التي لم تصبح وراثية كما كانت عليه في العائلة التقليدية، وإنما تكتسب من خلال قدراتهم وطاقاتهم، وكذا اتصالاتهم المختلفة مع البيئة التي ينتمون إليها، هذه الاتصالات زادت من انشغالات الأفراد في الوسط الحضري، كما شجعت على كثافة العلاقات الخارجية[31].

وقد كان لنمو الصناعة والتكنولوجيا أثر كبير على وظائف الأسرة الحديثة، أين أصبحت الحياة الأسرية تعتمد كثيرا على الأجهزة الإلكترونية بدلا من الأعمال اليدوية، كما عرف مجال التعليم والاتصال تطورا

ملحوظا، أدى إلى إطلاع الأسرة على مختلف الثقافات، وبهذا أصبح التحضر عاملا من بين أهم العوامل التي أدت إلى تغير سمات المجتمع من التقليدي إلى الحضري، حيث تظهر تأثيراته في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية، انطلاقا من التحولات في الإقامة التي أصبحت فردية تضم الزوجين والأبناء غير المتزوجين فقط، والمهنة التي أتاحت لكل فرد من الأسرة تحقيق استقلاله الاقتصادي، والانتقال من الملكية الجماعية إلى الفردية، فاختفت السلطة العائلية وظهرت الأنساق القانونية، وحدد لكل هؤلاء الأفراد حقوقهم وواجباتهم نحو بعضهم ونحو مجتمعهم ككل، فاختفت الفروق بين الجنسين وأصبح لكل منهما الحق في الدراسة والعمل، واختفت بعض القيم التي تحد من حريتهم كاختيار الشريك مثلا، ولم تعد صورة المرأة مرتبطة بالجنس، أو بأنها سيدة المنزل فقط، فرغم أن *"المرأة تعتبر دائما كربة بيت حتى ولو كانت تمارس عملا مأجورا خارج البيت"*[32]، إلا أنها أصبحت تعتبر في المجتمع الحضري شخصا لها رأي في إدارة شؤونها الشخصية والمسكن الزوجي، وتشارك بعملها المأجور في ميزانية الأسرة.

**2-6 العمل المأجور:**

لقد كان ظهور العمل المأجور مرتبطا بالظروف الاقتصادية والاجتماعية للعائلات الجزائرية، التي عرفت خلال مراحل تطورها تغيرات متنوعة أثرت على حياتها الاجتماعية، وكان لتعرض المجتمع الجزائري للاستعمار أحد أهم المظاهر التي أبرزت هذا التحولات بصفة أكبر، حيث تدهورت وظيفته الاقتصادية نظرا للأضرار التي لحقت بأراضيه الزراعية التي كانت أحد أهم مصادر رزقه، هذه الأضرار دفعت بالكثير من العائلات الجزائرية للبحث عن عمل لتوفر احتياجاتها، خاصة بعد لجوء المستعمر إلى تطبيق قوانينه الصارمة ليزيد من سوء حالة هذه العائلات، وكسر إرادتهم من خلال إرهاقهم بالضرائب، وبما أن هذه العائلات لم يعد لديها الإمكانيات لتسديد ديونها، عمل المستعمر على انتزاع ملكياتها وأراضيها الزراعية، وهكذا تحول الفلاحون من ملاك إلى أجراء بأقل الأجور، وهو عمل اضطراري للعيش ولدفع الضرائب نقدا[33].

لقد أدى هذا الأمر إلى تفقير العائلات التي اضطرت إلى مغادرة أراضيها وأملاكها، واللجوء إلى أماكن أخرى بحثا عن مداخيل تسد مستلزماتها، فكانت الهجرة نحو المدن بحثا عن حياة أفضل، حيث عرفت المدن تدفقا كبيرا للسكان خاصة بعد الاستقلال الوطني، والعناية الكبيرة التي أولتها الدولة نحو تغيير سياستها التي انصبت نحو النهوض بالصناعة التي مهدت لانتشار العمل في الوسط العائلي، فبرزت التقنيات الحديثة في مجال التصنيع وكثرت التخصصات بتقسيم العمل، كل هذه العمليات أدت إلى تغيرات ملموسة في قيم وسلوكيات العائلة التقليدية، حيث تغير شكلها وتقلص حجمها، كما تغيرت النظرة إلى العمل الخارجي الذي أصبح يمارسه كل من الرجال والنساء على حد سواء، ولم يعد حكرا على الرجال فقط، وأتاح الفرصة للمرأة للمشاركة في العمل المأجور ومساهمتها في ميزانية الأسرة، واعتمادها على نفسها بدل الاعتماد على أفراد عائلتها كما كان عليه الحال في المجتمع التقليدي، هذا التحول في العمل أدى إلى اختفاء التعاون الداخلي المغلق للعائلة، وظهرت الأسرة الحديثة التي تعتمد على العمل المأجور في تلبية حاجاتها، كما أصبح كل عضو في الأسرة بإمكانه الحصول على عمل وامتلاك ملكية خاصة عوض الملكية الجماعية، ويشغل عملا يختلف عن النشاطات التي يقوم بها آباؤه وإخوته، فالحصول على أجر مستقل مكن الأفراد من تحقيق استقلالهم الاقتصادي، هذا التحول في العمل ساهم في بروز الفردية وامتداد المصلحة الذاتية، خاصة بعد زيادة المتطلبات المادية في الحياة الحضرية[34].

لقد أدى ظهور العمل المأجور إلى فك العزلة عن العائلة التقليدية، فبعدما كانت تعتمد على قوة أفرادها وتعاونهم في الإنتاج، أصبحت اليوم في ظل الأسرة الحديثة تعتمد على مؤسسات أخرى توفر لها فرص العمل مقابل أجر يذهب إلى سد احتياجاتها.

**6-3 نمو حركة التعليم:**

لقد سمحت الحياة العامة للعائلة الجزائرية بالتحكم في مستقبل أعضائها، وكل مظاهر نشاطاتهم، فجعلتهم يولون اهتمامهم الأول نحو تحقيق احتياجاتهم الضرورية لضمان استمرارهم وبقائهم، لهذا لم يكن التعليم من بين انشغالاتها الأساسية، باعتباره مجرد وسيلة قد تكون السبب في تضييع الوقت، لهذا لم تكن القراءة والكتابة من الأشياء التي تجلب الاهتمام، فالتعليم لا يعتبر هدفا يسعى إليه الفرد أو تضعه العائلة في حسابها وفي تنظيمها لحياتها العامة، من حيث حاجات العائلة، فإنها كانت تحتاج إلى اليد العاملة أكثر من حاجتها للتعليم[35]، ورغم عدم اهتمام العائلة بالتعليم إلا أنه كان متواجدا، لكن الرغبة في مزاولته لم تكن تتجاوز حدود التعاليم الدينية، فكانت الزوايا والمساجد من أهم مصادر العلم الذي تمثل في تحفيظ القرآن وبعض المبادئ العامة في الحساب، فالتعليم في العائلة التقليدية كان مقتصرا إلى حد ما على العائلات الثرية وذات المركز الاجتماعي الرفيع، مع أقلية من العائلات المتوسطة والفقيرة، كما كان حكرا أيضا على الذكور دون الإناث.

عملت الجزائر بعد الاستقلال على وضع سياسة للتعليم، بغرض البحث عن خطة تنموية طامحة، يتم فيها التحول من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي والخدماتي، فعملت على تغيير سياستها وانتهاج طرق جديدة لتغيير الوضع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للبلاد، وقد كان مجال التكوين والتعليم أحد الانشغالات التي أعيد النظر في سياستها، وأصبحت وظيفة التعليم وظيفة تمارسها الدولة، فجعلته إجباريا للجميع، وقامت بإنشاء المدارس وتكوين المعلمين، وتقديم المنح والمكافئات، كما عملت على المساواة بين الذكور والإناث، بغرض تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم قدر الإمكان[36].

لقد كان لنمو حركة التعليم في الجزائر أثر في تشجيع الفرد على التطلع إلى مستوى اجتماعي وثقافي لائق، يخلق إنسانا يتماشى مع أوضاع الحياة الحضرية الجديدة، فقد أصبح التعليم مطلبا سكانيا، كما أصبح عاملا مؤثرا في الخصائص السكانية، عمل على تعديل هذه الخصائص، فأخرجهم من العزلة وأكسبهم شخصيتهم الخاصة، ومكنهم من العمل والارتقاء في السلم الاجتماعي، وانطلاقا من هذا أصبح التعليم من بين أهم عوامل التغير الاجتماعي، وأحد القوى المحررة للفرد والمجتمع، فكان له الفضل في زيادة طموحات الأفراد، ومكنهم من الشعور بروح المسؤولية في اتخاذ القرارات الهامة التي يرونها تتوافق مع مصالحهم من جهة، ومن جهة أخرى استطاعوا تأكيد ذاتهم وفرض وجودهم، من خلال قدراتهم العلمية التي أطلعتهم على مختلف الثقافات، فأدى بهم ذلك إلى تخليهم عن بعض القيم والتقاليد التي لا تتماشى مع متطلبات الحياة العصرية، وهكذا ساهم التعليم في إتاحة المجال لكل فرد لمعرفة ما يحيط به من أجل تحقيق مصالحه ومصالح مجتمعه، كما سمح للفرد بالالتحاق بالرقي الحضاري، والإطلاع على باقي المبتكرات الحديثة في كل أنحاء العالم وسياساتها الاجتماعية والاقتصادية[37].

## 7- السكن وبنية الأسرة الجزائرية:

قد يظهر مفهوما الأسرة والمسكن تشابها كبيرا وحقائق متقاربة إلى درجة أنهما قد يستعملان سويا، فالسكن يعتبر من الحاجات الأساسية للفرد، إذ أن أهميته لم تعد تقتصر على وجوب الحصول عليه للإيواء فقط،

بل أصبح بخصائصه يخلق لدى ساكنه سلوكيات ومواقف تعبر عن حياة اجتماعية وثقافية معينة، فالمسكن قد يعطي تقريبا نظرة عن وضعية الأسرة.

لقد كانت العائلة الجزائرية الريفية تعيش في منزل كبير، بني من قبل الأجداد حسب حاجات العائلة، وقد أنجز بعيدا عن الطريق وبعيدا عن مرأى الناس، يحيط به جدار مرتفع حتى لا يستطيع أحد أن يرى ما يجري بداخله، يجمع هذا المنزل عدة أسر تعيش حياة جماعية عادلة ومتوازنة، يسهل تصميم هذا المنزل لجميع الأسر الحياة التي يرغبون فيها، كما يحافظ على خصوصيتها وقيامها بوظائفها المحددة، ويسمح كذلك بإمكانية التوسع خاصة عندما يرغب أحد الأبناء في الزواج وبناء منزل جديد يستقر فيه، فقد أدت هذه العملية المتكررة إلى تغير شكل البناء ليأخذ في كثير من الأحيان حجما كبيرا، وأن يضم من ثلاثة إلى أربعة أجيال بمعدل عشرين إلى ستين فردا[38].

يتكون هذا المنزل من عدة غرف مستقلة تفتح أبوابها على الساحة العامة، يجمع هذا المنزل جميع فئات السن والجنس التي تجد مكانتها فيه حسب قواعد الحياة، وعلى أساس قانون العلاقات المتعارف عليه، كما يلعب التماسك والترابط دورا هاما في حياة الأسر، وفي تفاهم العائلة ككل، لأنه يوفر لأفرادها الأمان والمساعدات المتبادلة. يعتبر الرجل في هذا المنزل عنصرا أساسيا وأكثر فاعلية من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، باعتباره يقوم بتلبية حاجيات الأسرة، كما يؤسس نظام العائلة ويضمن له البقاء، كما ترجع العلاقات الاجتماعية والسلوكيات اليومية التي تربط الأسر وأفراد العائلة إلى التقاليد، وعلى هذا الأساس كل فعل يقوم به أحد أفراد العائلة يمثل به الجماعة ككل، كما أن انتماءه إلى هذه الجماعة المتماسكة في علاقاتها تفرض عليه أن يمتثل إلى جميع المظاهر الاجتماعية، الاقتصادية، العرقية والدينية، ومن هذا المنظور نمت صورة الشعور بالشرف عند أفراد العائلة[39].

وفي مقابل العائلة التقليدية، نجد أن الأسرة الحديثة أكثر ميلا إلى الإنفراد في مسكن خاص، وهذا راجع إلى الاكتظاظ الذي تعرفه العائلة الكبيرة وضيق المسكن العائلي، مما يؤدي إلى الصراعات والمشاكل بين الأفراد، فحتى وإن اعتبرت الأسرة الكبيرة مدرسة ينمو فيها التضامن الجماعي، ويترعرع فيها الفرد في ظل توفر المساعدة والأمن والتعاون، إلا أن الفرد حاليا في ظل الأزمات والمشاكل التي تنشأ في معظم البيوت يلجأ إلى تبني نوع من السكن الحديث الذي لا يسمح بالعيش على شكل عائلة كبيرة، ونظرا لضيق مساحته وعدم إمكانية توسيعه، أرغم الفرد على الاستقلال في أسرة نووية تتأقلم مع نمط السكن الراهن[40].

إن الفئة المثقفة من الأسر النووية الحديثة هي التي اتجهت إلى تبني الشقق ذات الثلاث غرف، وهذا لأن حجم الأسرة صغير، وعموما فإن نمط المسكن الذي يلائم الأسرة الجزائرية بما فيها الحضرية هو النمط المتعدد الغرف، غير أن معظم السكنات التي تتوفر حاليا لا تحتوي إلا على غرفتين أو ثلاث غرف، في حين نجد أن الأسرة الجزائرية ذات حجم كبير، ففي غالب الأحيان نجد سبعة أفراد فأكثر مما يؤدي إلى اكتظاظ المسكن، وبالتالي حدوث مشاكل عائلية، فحجم المسكن لا يتلاءم مع حجم الأسرة الجزائرية، وهذا ما أدى إلى انتشار البناء غير الشرعي والفوضوي كحل لأزمة السكن[41].

إن التغير الذي أصاب الأسرة الممتدة، والذي أدى إلى تفرعها إلى عدة أسر نووية، تميل إلى الإنفراد والاستقلال عن بعضها، وفي ظل هذا التغير نجد أن العلاقة التي تربط بنية الأسرة بمجالها السكني تكمن في حدوث مشكلات تكيف مع هذا المجال، فالأسرة النووية بعد انفصالها مباشرة عن الأسرة الممتدة، تشرع في البحث عن مسكن يتناسب مع عدد أفرادها، هذا العدد الذي يكون قليلا خاصة إذا ما قورن بعدد أفراد

الأسرة الممتدة، غير أن هذا السكن يختلف باختلاف مستوى دخل الأسرة، وحتى مكان العمل، فالموظف يرغب في سكن قرب مكان عمله، كما أن هناك من يرغب في السكن قرب منزل الوالدين، خاصة إذا كانت الزوجة عاملة من أجل المساعدة في رعاية الأطفال، غير أن هناك من يرى أن الأسر الجديدة تستمر في نفس المسكن، من خلال الاحتفاظ بنفس الغرف، أو بتوسيع المسكن من خلال إضافة بعض الغرف، أو إضافة بناية أخرى[42]، غير أن هذا الأمر لا ينطبق على الأسر التي تقطن في مساكن حضرية، في شقق صغيرة لا تكفي لمجموعة من الأسر الصغيرة، لذا تلجأ إلى إيجاد سكن مستقل، تفاديا لنشوب مشاكل عائلية.

**خاتمة:**

إن الأسرة هي إحدى المؤسسات التي سايرت تطور المجتمعات الإنسانية، كما أنها من أهم الجماعات وأعظمها تأثيرا في حياة الأفراد، وتختلف أشكالها من مجتمع لآخر، حيث نجد الأسرة الممتدة والتي تعتبر سمة غالبة في المجتمعات الريفية التقليدية، والأسرة النووية التي تميز المجتمعات الحضرية، حيث أن تطور العائلة البشرية يتم من خلال انتقالها من ممتدة إلى نووية، موازاة مع تحول المجتمع الزراعي الريفي إلى مجتمع صناعي حضري، ومن خلال هذا التحول تفقد بعضا من وظائفها، غير أنها بقيت محتفظة بالبعض الآخر، والتي تعتبر ذات أهمية كبرى للمجتمع، ومنها الوظيفة الجنسية، الوظيفة الاقتصادية، وظيفة الإنجاب والوظيفة التربوية. لقد كانت الأسرة الجزائرية عائلة ممتدة تمتاز بالتماسك، يمثل فيها الأب أو الجد القائد الروحي لها، تتكون من عدد كبير من الأفراد يعملون تحت نسق جماعي، مما يؤدي إلى عدم بروز الفرد ككيان مستقل، غير أنها بدأت في التغير، فقد تعرضت خلال مراحل تطورها من النمط التقليدي إلى النمط النووي إلى فقدان تدريجي لقيمها وعاداتها وتقاليدها، والتي كانت تعد أساسا في وحدة الجماعة الأسرية وتماسكها، مما أدى إلى تغير في نظام السلطة والعلاقات والأدوار والمكانات.

إن التغير الذي أصاب بنية الأسرة الجزائرية كانت نتيجة لعدة عوامل، لعل أهمها يرجع إلى التحضر، وكذا العمل المأجور ونمو حركة التعليم، كما لعب السكن دورا في هذا التغير.

**الهوامش**

[1] KOUAOCI Ali: Familles, Femmes et contraception, CENEP, Alger, 1992. p175.
[2] KOUAOUCI Ali: Ibid. p175.
[3] BOUTEFNOUCHET Mostafa: Système social et changement social en Algérie, OPU, Alger, 1987, p23.
[4] مصطفى بوتفنوشت: العائلة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة، ترجمة: دمري أحمد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1984، ص40.
[5] عبد الباسط محمد حسن: علم الاجتماع الصناعي، مكتبة الأنجلومصرية، مصر، 1972، ص402.
[6] BOUTEFNOUCHET Mostafa: Op.cit. p37.
[7] إحسان محمد الحسن: العائلة والقرابة والزواج، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 1985، ص55.
[8] محمد مصطفى الشعبيني: دراسات في علم الاجتماع، دار النهضة العربية، القاهرة، 1974، ص214.
[9] MEDHAR Slimane: Tradition contre développement, Edition ENAP, 1992, p43

[10] BENKHELIL Rachida: Réflexion sur les structures familiales: Définition et reproduction sociodémographique, OPU, 1982, p20.

[11] GADANT Monique: Les jeunes femmes: La famille et la rationalité algérienne, In: peuple méditerranés, N°15, Avril-Mai 1981, p34

[12] عدي الهواري: الاستعمار الفرنسي: سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي (1830-1960)، دار الحداثة، الجزائر، 1983، ص60.

[13] حليم بركات: المجتمع العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص176.

[14] CAMILLERI Carmel: Jeunesse, famille et développement, CNRS, Paris, 1973, p84

[15] محمد السويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص88

[16] محمد السويدي: نفس المرجع، ص91.

[17] مصطفى بوتفنوشت: المرجع السابق، ص 256.

[18] مليكة لبديري: الزواج والشباب الجزائري إلى أين؟، دار المعرفة، الجزائر، 2005، ص54.

[19] مصطفى الخشاب: دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، ص83.

[20] محمد السويدي: المرجع السابق، ص88.

[21] مصطفى بوتفنوشت: المرجع السابق، ص256.

[22] مصطفى بوتفنوشت: نفس المرجع، ص261.

[23] سامية مصطفى الخشاب: النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، ط 2، دار المعارف، القاهرة، 1993، ص19.

[24] مصطفى عوفي: خروج المرأة إلى ميدان العمل وأثره على التماسك الأسري، في: مجلة العلوم الإنسانية، العدد 19، جوان 2006، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص139.

[25] صلاح مصطفى الفوال: علم الاجتماع البدوي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990، ص187.

[26] مصطفى بوتفنوشت: المرجع السابق، ص19.

[27] محمد السويدي: المرجع السابق، ص89.

[28] مصطفى بوتفنوشت: المرجع السابق، ص20.

[29] سناء الخولي: الأسرة والحياة العائلية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1997، ص391.

[30] عيساوة نبيلة: التغيرات الطارئة على العائلة الجزائرية ومظاهرها الحديثة، في: مجلة آفاق لعلم الاجتماع، العدد 1، 2007، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، ص118.

[31] عيساوة نبيلة: نفس المرجع: ص119.

[32] BOUTEFNOUCHET Mostafa: La société algérienne en transition, OPU, Alger, 2004, p39.

[33] محمد بومخلوف: اليد العاملة الريفية والصناعية الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص154.

[34] عيساوة نبيلة: المرجع السابق، ص121-122.

[35] محمد عاطف غيث: دراسات إنسانية واجتماعية، درا المعرفة، الإسكندرية، 1965، ص348.

[36] علياء شكري: قراءات في الأسرة ومشكلاتها في المجتمع المعاصر، الدار الثقافية للنشر والتوزيع، 1974، ص79.

[37] عيساوة نبيلة: المرجع السابق، ص125.

[38] عبد الحميد دليمي: الواقع والظواهر الحضرية، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، (دون تاريخ)، ص77.

[39] عبد الحميد دليمي: نفس المرجع، ص77.

[40] عبد الحميد دليمي: الاتجاهات النظرية حول مشكلة الإسكان، المرجع السابق، ص118.

[41] جيلالي بن عمران: أزمة السكن، آفاق التنمية الاشتراكية، ترجمة: عبد الغني منصور، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1991، ص65.

[42] محمد بومخلوف: التحضر، ط1، شركة دار الأمة، الجزائر، 2001، ص235.